

توقيع اتفاقيتين للتعاون الاقتصادي

الأولوية لمشروعات الكهرباء والزراعة

وقع السيد اسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وهانز ديتريش جينترر وزير الخارجية الالمانية أمس اتفاقيتين للتعاون الاقتصادي بين المانيا الاتحادية ومصر . وتشمل الاتفاقية الاولى منع معونة رأسمالية لمصر قدرها ١٠٠ مليون مارك [حوالي ٥٠ مليون دولار]

كل الاحترام والتقدير .

وقد عقد الوزراء المصريون المرافقون في الوقت المصري سلسلة اجتماعات اليوم مع الوزراء والوكلاء الالمان . فاجتمع المهندس أحمد سلطان نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء مع الدكتور مارتن جرينر الوكيل البرلاني لوزارة الاقتصاد . واجتمع الدكتور محمد زكي شائعي وزیر التفاوض الاقتصادي مع زميته الدكتور ايجمون بار ، بينما اجتمع الدكتور محمد عبد العبود الجبلي وزير الدولة للبحث العلمي والطاعة الذرية مع هانز هامرنشتايد وكيل وزارة البحث العلمي والتكنولوجيا .

وقد اجتمع المهندس عثمان أحمد عثمان وزیر الاسكان والتممير مع كارل رافنس وزیر الاسكان في المانيا الاتحادية . وقد تم الاتفاق خلال هذه الاجتماعات على أن تكون الاولوية في استخدام معونة الـ ١٠٠ مليون مارك في العام الحالى لمشروعات الكهرباء والزراعة .

وتفصي الاتفاقية الثانية بأن تحصل مصر على معونة سلمية بما قيمته ١٢٠ مليون مارك [٥٥ مليون دولار] يمثل اسهام المانيا الاتحادية في الدعم الدولي لمساعدة مصر .

وصرح اسماعيل فهمي عقب حفل توقيع الاتفاقية بأنه يتمنى هذه الفرصة للتوجيه الشكر الى الحكومة الالمانية وشعبها على الترحيب والمذلةة الذي تقبل به الرئيس السادات والوليد المرانق له . وقال ان توقيع هذه الاتفاقية الاقتصادية بعد رمزا للتعاون بين البلدين في جميع المجالات بما يهدف الى تحقيق المصالح المشتركة .

وقال وزير خارجية المانيا ان هاتين الاتفاقيتين تدلان على استعداد حكومة المانيا الاتحادية مستقبلاً بذلك كل ما في وسعها لمساعدة مصر بصورة فعالة من مشروعات البناء والتطور الاقتصادي . كما أن هذه الاتفاقيات تعبر عن تضامن المانيا مع السياسة السلمية التي ينتهجها